

I - مشروع للنهضة - مقدمة حوار

ليس مصادفة أن يبرز الحديث حول حركة عربية تحررية جديدة، وحول عروية جديدة. فثمة إحساس متعاظم لدى فئات كبيرة من الناشطين والمثقفين العرب بضرورة إنشاء إطار أو برنامج عمل يُعيد إلى الفكرة التحررية العربية ألقها الأول وزخمها المفقود، ويخلصها مما علق بها من ارتباط بالأنظمة «القومية» القمعية وتبريرات مثقفها. الوثيقة المنشورة هنا أعدّها ناشطون ومثقفون من عدة أقطار عربية (لبنان، فلسطين، مصر، الجزائر، سورية، البحرين...) تمهيداً لإطلاق حركة عربية جديدة في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٣ في بيروت. وتدعو الآداب كافة القراء إلى الإدلاء بملاحظاتهم حول هذه الوثيقة ليتمّ نشرها في العديدين القادمين اللذين يضمنان ملفاً ضخماً بعنوان «أي قومية عربية نريد؟» ونتمنى ألا تتجاوز ملاحظات كل كاتب أو كاتبة ٥٠٠ كلمة وأن تنصب على الوثيقة نفسها.

الآداب

إن إرادة التغيير لدى أصحاب المثل العليا

أقوى من الأمر الواقع مهما بدا راسخاً كالجبال.

إن إرادة التغيير هي إرادة هذا الشعب.

جمال عبد الناصر

١ - نظرة عامة

يمثل المشهد الدولي في اللحظة الراهنة تحولاً تاريخياً حاداً يُعصف بما استقرت عليه البشرية لسنوات طويلة من رؤية للذات الحضارية وللآخر، ومن فهمها لحدود ونصوص الدساتير والقانون الدولي وحقوق الإنسان؛ فضلاً عن العصف بحياة ملايين البشر، غالبيتهم العظمى من الدول الفقيرة، في حروب مباشرة تارة وبالوكالة تارة أخرى.

ويعكس هذا التحول أول ما يعكس دوراً متعاظماً للولايات المتحدة الأميركية يُطمح إلى بناء الإمبراطورية الأميركية أو «العصر الأميركي» الذي تأخر زهاء نصف قرن، إلى أن جاءت لحظة تفتحت فيها الأشواق الطموحة للإمبريالية الأميركية في بناء هذه الإمبراطورية - ونقصد بها لحظة انهيار الاتحاد السوفياتي بالذات. ثم إن التحول التاريخي الحاد يعكس نزوع الولايات المتحدة الأميركية إلى بسط مفاهيمها الحضارية وثقافتها على مجمل البشرية، ظلماً منها أن كل حضارة متفوّقة لا بد أن تمارس سيادتها إلى المدى الذي تستطيع فيه أن تصل السلعة والفكرة معاً.

والحاصل أنّ حضارة الغرب الرأسمالي، كما هو الحال في كل الحضارات، تُعكس هوية ثقافية تميّز الإنسان عن الآخر بكل ما يمثله ذلك من عناصر موضوعية من اللغة والتاريخ والدين والعادات. غير أنّ الحضارة الرأسمالية بالذات، وفي جوهرها، تؤمن بالقوة لتحقيق المصلحة؛ فهي «عدوانية» تؤمن بالتفوق في مواجهة الآخر، وهي «عنصرية» قامت باستلاب حق الحياة من ملايين البشر وبنت مجدها الاقتصادي بالعدوان والاحتلال؛ ثم إذ هي تمكّنت وسادت، صاغت القوازين الدولية الظالمة لتحافظ على سيادتها واستكبارها.

وفي هذا السياق توافر العديد من كتّاب ومنظري الغرب ومفكره للعداوة المفرطة لهذا النموذج الغربي للحضارة كجزء مكمل من عناصر الحرب الباردة. إلى أن جاءت لحظة انهيار الاتحاد السوفياتي التي مثلت لبعضهم «نهاية التاريخ»، وراحت تتلاطم المصطلحات: من «النظام العالمي الجديد»، إلى «العولمة»، إلى «صراع الحضارات»، دون أن يعبأ أولئك الكتاب والمنظرون بأنّ حضارة التنميط التي يدعون إليها لا تؤدي إلا إلى عالم يسوده الانهيار الاقتصادي والتخلّف الاجتماعي (في الدول الفقيرة)، ويسوده الانحطاط الثقافي والتدمير البيئي (في الدول الغربية ذاتها).

وعلى سبيل التأكيد فإن حركات التحرر في العالم الثالث، التي قدّمت على مدى نصف قرن نموذجاً مقبولاً وواعداً للعدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة والاستقلال الاقتصادي والسياسي، وصاغت في ظل هذه الإنجازات مفاهيم إيديولوجية جديدة ترتبط

بعقائد شعوبها ومصالحهم، تبحّرت إنجازاتها في أفق تسيطر عليه فلسفة تحرير الأسواق المالية والنقدية - وهي الفلسفة التي صاغت حكومات الدول الصناعية الكبرى وقوّضت صندوق النقد الدوليّ إيجاباً مختلف دول العالم على تطبيقها. والنتيجة: خصخصة مشروعات الدولة، والتضحية بالعدالة الاجتماعية، وتزايد معدلات الفقر والبطالة والتفاوت الضخم في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين. وهكذا نعود إلى البدايات الموحشة للنظام الرأسماليّ، بحيث إنّ فشلت السياسة الاقتصادية الغربية في فرض رزنامتها فإنّ شريعة الغاب جاهزة بقوة السلاح لإيقاع العقاب.

أمام هذا السباق المحموم من أجل الهيمنة الاقتصادية التي كنّا نقرأها على أنّها «الاستعمار الجديد»، وقّع حادثٌ عرضيٌّ على بعض المواقع الأميركية سُمّي ولا يزال بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وقع الحادث والإدارة الأميركية الجديدة في حالة استرخاء ترسّم على مهلٍ وبأعصابٍ باردةٍ استراتيجية «العصر الأميركي» وبداية الدخول في فرض الإمبراطورية الأميركية.

وقّرت أحداث ١١ سبتمبر - وسط تعاطفٍ دوليٍّ واضح مع الولايات المتحدة - الفرصة للإدارة الأميركية لكي تشنّ حرباً ضروساً ضدّ أفغانستان، فأعادت هذا البلد إلى عصور مظلمة لم يكن قد انتقل منها بعد. وفي ظلّ ظرفٍ دوليٍّ مختلف نوعاً أغارت الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق واحتلته، مدشّنةً بذلك عصرٍ شريعة الغاب، وفاتحة باب الفوضى والبلطجة، وملقنةً الجميع درساً لا ينبغي أن ينسى.

والحال كذلك أنّ الأمة العربية، وقد لاحت لها فرصة التنبّه إلى الخطر في العدوان على أفغانستان، ثم تأكّد الخطر بيقينٍ لا يخالطه أيُّ شكٍّ أثناء التحضير لغزو العراق، بدت في حالة من الضياع والاستسلام كأنّها تنتظر مقادير لا تملك لها دفْعاً، زانعة اليقين بين ما تملكه وما تقدّر عليه. وبدا المشهد العربيّ عشية الحرب على العراق منقسماً بين حكّام عاجزين ومستسلمين ومفلسين وأحياناً متواطئين، وبين الأمة تحاول النهوض بعزمٍ غير واثقٍ من النصر في التفاعل مع الانتفاضة الفلسطينية العظيمة، ثم تأييداً للعراق في مواجهة إرادة الشرّ الأميركية.

غير أنّ المشهد بتفاصيله الحزينة تحولّ مأساوياً، حين راحت الأمة تشهد بأمّ عينها لثالث مرة على التوالي سقوط فلسطين ثم لبنان وأخيراً سقوط العراق في براثن الذئاب الأميركية والبريطانية والصهيونية، وهي تدرك عن يقين أنّ كلّ العواصم العربية مرشحةً لهذا المصير. وعلى الرغم من ذلك لم تشهد أيُّ عاصمةٍ عربيةٍ مراجعةً للذات، ولم تُبدِ أيُّ سلطةٍ نوعاً من إدراك المخاطر، وكانّ الأنظمة العربية جميعها - مجتمعة أو منفردة - قرّرت الاستسلام المطلق للقدم الأميركية الغليظة تدوس على الرقاب وتسحق الكرامة وتصادر المستقبل... مع أنّ درس تحرير لبنان كان تعبيراً عن إرادة شعب في مقاومة محتلّ، وكان في الوقت ذاته تعبيراً عن

هزال كيان الدولة لصالح حيوية المجتمع، وذلك في مجمله كان تعبيراً عن نهج مغاير للنهج «الواقعي» للأنظمة. كما كانت انتفاضة فلسطين البطلة والعمليات الاستشهادية تعبيراً آخر وتأكيداً ثانياً لنهج المقاومة في مواجهة نهج الاستسلام.

وتبقى فكرة مراجعة الذات رهناً بالقادرين على الحلم، الساعين إلى التغيير وفاءً بمتطلبات المستقبل. وإذا كانت الشعوب العربية قد سعت إلى تأسيس أبنية الاستقلال القومي والوحدة في الماضي القريب (ما بعد الحرب العالمية الثانية) فإنّ الشعوب العربية وطلّاعها القومية مازالت هي المرشحة لامتلاك الحلم الساعي إلى المستقبل، وذلك عبر مراجعة شاملة تؤمّن للأمة شروط النهضة الممكنة أو بعضها، وعبر قراءة موضوعية للمتغيّرات التي تُعصف في طول العالم وعرضه والتمعّن في اتجاهات حركتها.

٢ - نحو نظام عالمي جديد

أ - مع انهيار النظام الدولي القديم، بتوازنات القوة فيه وتراجع دور فعالية قواعد الشرعية التي كانت تحكّم العلاقات الدولية والمؤسسات المرجعية لهذه القواعد، انفلتت الصراعات الدولية من كلّ الضوابط والتوازنات. وبدأت في العالم مرحلة انتقالية بالغة التوتر والاضطراب، قبل أن تستقر صورة نظامٍ دوليٍّ جديد، بتوازنات جديدة للمصالح والقوى، وبقواعد جديدة للشرعية تحكّم العلاقات بين الدول وتضبط الصراعات وترسي مرجعيات جديدة للشرعية.

كانت الولايات المتحدة الأميركية هي السبّاقة إلى التعاطي مع المتغيّرات العالمية التي تولدت عن انهيار الاتحاد السوفياتي والنظام الدولي القديم، وإلى رسم صورة النظام الدولي المقبل بما يتلاءم وطموحها الإمبراطوريّ، ثم إلى وضع استراتيجيتها العالمية نحو هذا النظام موضع التنفيذ. فلقد أدركت أنّ الطريق إلى عالمٍ أحادي القطب بزعامتها يمرّ عبر الأنظمة الإقليمية الريدفة في النظام الدولي السابق، وذلك بالسيطرة على هذه الأنظمة وإعادة صوغها بما يتناسب مع سيطرتها العالمية، وبخاصةً لجهة محاصرة وتطويق القوى المرشحة لمكانة متقدّمة قطبية في النظام الدولي المقبل: أوروبا وروسيا والصين.

في ضوء هذا يجب إعادة قراءة التحولات التي شهدتها أوروبا الشرقية خلال العقد الماضي، وكذلك الحروب الإثنية والطائفية والقبلية التي تجتاح القارة الإفريقية، والأحداث والتحولات الملتهبة والباردة التي تشهدها المنطقة الممتدة من أفغانستان إلى كوريا مروراً بباكستان والهند وأندونيسيا...

ب - منذ اللحظة الأولى لانهيار النظام الدولي السابق أخذت رياح المتغيّرات العالمية تُعصف بالنظام الإقليمي للشرق الأوسط: من مشروعات «السلام» الأميركية للصراع العربي - الصهيوني، إلى مشروعات الفتن الداخلية في غير بلد عربي، فالإي نشر القواعد العسكرية في الدول النفطية وعند عقد المواصلات، وانتهاج باحتلال العراق.

في ١١ نيسان /ابريل انهار النظام العراقي تحت وطأة الضربات العسكرية للقوات الأميركية والبريطانية، وتمكنت هذه القوات من تحقيق انتصار عسكري سهل أحكمت بعده قبضتها على ثاني أكبر بلد عربي، الأمر الذي يشكّل بداية مرحلة جديدة في تنفيذ استراتيجية الولايات المتحدة باتجاه نظام دولي جديد. إن احتلال العراق هو نقطة البداية في عملية إعادة رسم الجغرافيا السياسية والوظيفية للنظام الإقليمي وكياناته العتيدة، بل وتحديد الهوية الحضارية لهذه الكيانات، بما يتناسب ومصالح الولايات المتحدة الأميركية واستراتيجيتها العالمية. لكن بالرغم من النجاحات العسكرية التي حققتها «التحالف الدولي» الأميركي - البريطاني - الصهيوني، فليس من السهل المجازفة بتحديد كل النتائج السياسية والاستراتيجية لغزو العراق؛ فهذه النتائج لا تزال مرهونة بعوامل متحركة وغير ثابتة بالغة التشابك والتعقيد، دولية وإقليمية وعراقية. وفي مجال رصد أهم هذه العوامل والإضاءة عليها نتوقف عند الآتي:

● إن انقساماً دولياً كبيراً، ظهرت بوادره في مجلس الأمن قبل بدء العدوان العسكري ولا يزال مستمراً تحت عناوين عدة أبرزها «دور الأمم المتحدة في إعادة بناء العراق»، يرسم ملامح صراع دولي يتجاوز العراق والمنطقة ليطول مجمل صورة النظام الدولي المقبل. ففي حين تعمل الولايات المتحدة الأميركية من أجل إقامة نظام عالمي جديد أحادي القطب، تعمل قوى أخرى من أجل نظام عالمي متعدد الأقطاب - وأبرزها فرنسا والصين وروسيا وألمانيا. إن الصراع حول هذه المسألة سوف يستمر إلى مدى غير منظور، ويتوقع له أن يكون أشد سخونة في المستقبل، الأمر الذي يقرب العالم من مناخات «حرب باردة» جديدة، ويعيد إلى الذاكرة صورة الانقسام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ومناخات الحرب الباردة التي خيمت على العالم طوال نيف وأربعين سنة. ولا بد في هذا الصدد من التوقف عند ظاهرة تخطي الولايات المتحدة وحلفائها للأمم المتحدة كمرجع للشرعية الدولية بشكل بالغ الفظاظ والاستهتار. وهذا ما يقرب المنظمة الدولية من نهايتها كأخر مؤسسة من مؤسسات النظام الدولي القديم، ويطيح بكل القواعد القانونية والأخلاقية في العلاقات الدولية ويتركها فريسة لشرعة القوة وشرعية الغاب.

● إن الحرب على العراق أخذت تعمق الانقسام في الصف العربي حول مسألة الأمن القومي للأمة العربية ولكل دولة من دولها، وحول صيغة النظام الإقليمي، وبالتالي حول ما يسمى «السلام في الشرق الأوسط» و«الشرق أوسطية». بل إن مسألتي الأمن القومي وصورة النظام الإقليمي بعد الحرب بدأ التعبير والتعاطي بشأنهما بشكل مختلف عن السابق في دول إقليمية مؤثرة كإيران وتركيا. وهذا ما عكسته التغييرات المتسارعة في مواقف هاتين الدولتين خلال عملية الغزو وبعدها، خصوصاً في مؤتمر وزراء خارجية «دول الجوار» في الرياض بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٨. والحال أن الانقسام في الصف الرسمي العربي هو في جانب منه انعكاس

للصراع الدولي حول صورة النظام العالمي المقبل، وهو يؤدي بالضرورة إلى الإطاحة بجامعة الدول العربية على الصعيد الإقليمي في موازاة مع الإطاحة بمنظمة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي. ولقد كانت لافتة جداً لهذه الناحية تلميحات الرئيس المصري حسني مبارك إلى ما أسماه «النظام الأمني الإقليمي». كذلك كانت لافتة القمة التي انعقدت في شرم الشيخ برئاسة الرئيس الأميركي بوش تحت عنوان المساعدة على تنفيذ «خارطة الطريق» مع استبعاد الجهات الدولية التي وضعت هذه الصيغة، وهي أوروبا وروسيا والأمم المتحدة، واستبعاد الجامعة العربية وسوريا ولبنان عن هذه القمة.

● لم يكن الشعب العراقي حاضراً في المعركة، ولم تظهر مقاومة شعبية للغزو. غير أن الشعب العراقي، خلافاً لما توقعته الولايات المتحدة وأرادته، لم يرحب بالقوات الغازية، بل على العكس من ذلك عبّر عن رفضه لها بأساليب متعددة. فلقد تغلبت الروح الوطنية لديه على كل عوامل الفرقة والتعصب، وبدأ الرفض السلبي يتحوّل بسرعة إلى مقاومة إيجابية عبّرت عنها التظاهرات الراضية للاحتلال وأدواته المحلية وعملائه، ثم أخذت حركة الاحتجاج تتصاعد إلى مواجهات مكشوفة مع قوات العدوان، ثم إلى عمليات عسكرية ضد هذه القوات. وهذا ما يبشّر بظهور مقاومة واسعة وفعالة تعدّ بإمكانية إخفاق العدو في تحقيق النتائج السياسية والاستراتيجية لعمليته العسكرية.

● أثبتت تداعيات الغزو، في العراق كما في سائر البلاد العربية، أن مسألة الحريات الديموقراطية هي في صميم النضال من أجل الحقوق والمصالح الوطنية والقومية. إن القمع الوحشي المتماهي والمتعدّد الأشكال الذي تمارسه الرجعيات والدكتاتوريات القائمة، بمساندة كاملة من الولايات المتحدة الأميركية التي تحاول اليوم تمرير مخططاتها تحت شعار كاذب ألا وهو «الديموقراطية»، قد أضعف قدرة شعبنا على المقاومة وأبقاه أسير حالة من الرفض المكبوت والعاجز.

● في ضوء ما سبق يُنظر الشعب العربي عمومًا، والفلسطيني خصوصاً، إلى مشروعات «الحل الأميركي للقضية الفلسطينية» فيراها تمهيداً لجعل إسرائيل ركيزة وقائدة لمحور يمتد من دول الخليج النفطية، مروراً بمصر والسودان، ووصولاً إلى أعماق القارة الإفريقية. وهذا ما تؤكده إشارتان بالغتا الدلالة: تعيين حاكم أميركي على العراق مؤيداً بالكامل لإسرائيل؛ وربط «الحل» الأميركي للمسألة الفلسطينية بإنجاز عملية احتلال العراق وتثبيتها.

● إن وضوح الأهداف الأميركية - الصهيونية في عملية غزو العراق أطلق حالة من الرفض الشعبي العربي الشامل ضد قوى العدوان وضد الأنظمة العربية المتورطة والمتواطئة معها. لكن بالرغم من تصاعد حركة الاحتجاج الشعبي وشموليتها فإنها لم ترتق لتشكّل حالة مقاومة شعبية عربية تكون عاملاً مؤثراً وفعالاً في منع

تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الولايات المتحدة في الأمة العربية. والحال أن جهة واحدة في هذا العالم كان يُمكنها أن تمنع العدوان، وهي النظام الرسمي العربي... لو كان هذا النظام يملك ولو بقيةً باقيةً من إرادةٍ وكرامةٍ وروحٍ مسؤولة. لكن أطراف النظام الرسمي العربي التابعة للولايات المتحدة قد سَقَطَتْ بالكامل، أخلاقياً ووطنياً أمام شعوبها. وإن هؤلاء المسيطرين على زمام الأمور في الدول العربية، الذين لا يحركهم نحرُ الوجدان القومي في فلسطين وإحراق التاريخ العربي في بغداد، لا يُمكن ائتمانهم على مستقبل الأمة ومصيرها!

إن جهةً وحيدةً في هذا العالم يُمكنها اليوم أن تمنع تحقيق الأهداف السياسية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، وهي القوى الشعبية العربية. وقد حاولت قوى المعارضة العربية أن تواكب الرفض الشعبي، ولكنها لم تبادر إلى تحويل حركة الرفض والاحتجاج إلى حركة مقاومة. وعليه، فإن قوى وطنية، متجددةً وجديدة، هي التي يجب أن تتحمل المسؤولية في المبادرة إلى هذه العملية التاريخية. وهذه هي بالضبط المسألة التي يجب أن تنصبّ عليها جهودنا في هذه المرحلة.

إن الموقف الذي يعبر عنه الشعب العراقي في مواجهة الاحتلال يبشر بحركة مقاومة وطنية فعالة تشكّل امتداداً للمقاومة اللبنانية والفلسطينية ضدّ العدو الصهيوني. إن التحدي الذي يجب أن تتصدى له القوى العربية المشار إليها هو أن تحوّل الرفض الشعبي في كلّ البلاد العربية إلى حالة مقاومة تحتضن المقاومة اللبنانية والفلسطينية والمقاومة العراقية الواعدة، وتبادر إلى مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها ومصالحهم وعملائهم في بلادنا.

إن الإدانة العالمية الواسعة للولايات المتحدة الأميركية وسياساتها توفّر المناخ الملائم لقيام حركة المقاومة الشعبية العربية ضدّ الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل. كما أن الانقسام الدوليّ المشار إليه، وازدياد حدة الصراع الدوليّ في المرحلة المقبلة، يمكن أن يوفّر سندا قويا لحركة المقاومة العربية.

٣ - دروس وعبر

لعلنا بعد هذا نرسم بعض الدروس والعبر، وأهمها:

• إن الكيانات القائمة، شأنها في هذا شأن الكثير من بلدان العالم الثالث، تستند في «شرعيتها» إلى شرعية نظام دوليّ أنهار وانقضى. وبذلك تصبح «شرعية» هذه الكيانات في مرحلة المتغيرات العالمية الراهنة والمتوقعة موضع تساؤل وشك.

• بصرف النظر عن أيّ «مؤامرة» أو إرادة خارجية أو داخلية، فإن الكثير من الكيانات العربية غير قادر على البقاء في ظلّ المتغيرات المشار إليها.

• إذ نلقت إلى سقوط دور الأمم المتحدة وميثاقها كمرجع للشرعية الدولية، وذلك بسبب انهيار النظام الدوليّ وتوازناته، فإن منحى المتغيرات في المنطقة يتقرّر وفق موازين الصراع بين الأمة العربية

من جهة والمشروع الأميركي الصهيوني من جهة أخرى. لهذا فإن شعار الوحدة العربية يتحوّل اليوم - وأكثر من أيّ مرحلة سابقة - من حنين يستند إلى حقائق التاريخ، إلى ضرورة تُفرضها حقائق الحاضر والمستقبل وما تستلزمه الرؤية العصرية إلى مسائل الأمن القومي والتنمية والتحرر.

• خلافاً لما كان عليه الأمر في فترات تاريخية سابقة فإن النظام الرسمي العربي - بكلّ أطرافه - عاجز عن حمل مشروع قوميّ عصريّ كفؤ قادر على صون هوية الأمة وأمنها وتحقيق تقدّمها وتحررها وحشد طاقات الشعب العربي في هذا المشروع. ويعود ذلك إلى تخلف هذا النظام بمختلف أشكاله، وابتعاده عن الشعب، وتنكّره للديموقراطية وحقوق الإنسان. ومن جهة أخرى فإن المعارضة العربية، بتشكيلاتها القائمة، تعاني التخلف في بنيتها ورؤيتها، والضعف والافتراق عن الشعب، والتبعية في الكثير من الحالات. وعليه، فإن حركة تحرر عربية جديدة يجب أن تقوم الآن، تملأ الفراغ الرهيب الذي خلّفه واقع الأنظمة والمعارضات التقليدية في آن، وتضع مشروعاً عسرياً للتحرر والتقدم والوحدة، وتطوّر آليات وإطارات عملها بما يمكن الطاقات الشعبية من المشاركة الإيجابية والفعالة في خدمة هذا المشروع.

إن حركة التحرر العربية الجديدة مطالبة بإجراء تقويم موضوعي لمسيرة النضال القومي والوطني منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن، بدءاً من المشروعات الفكرية والسياسية التي ظهرت على مسرح الأمة، مروراً بالحركات والأحزاب والشخصيات، وانتهاءً بعلاقة الداخل الوطني والقومي بالعامل الدولي، وكيف تمّ التفاعل والتوظيف للذين أديا بنا إلى تلك النتائج المتساوية. ولعلّ أحد الدروس الهامة والمحورية التي ظهرت جلياً من خلال احتلال العراق هو دور الاستبداد السياسي للنظم العربية، وفعله في تقييد حركة الجماهير لصالح حركة الاستعمار وعودته إلينا مرة أخرى. فلقد كانت النظم العربية، بصنوف أشكالها وألوانها، تقيد من حركة شعوبها وتستبدّ بسلطانها عليهم. وهي ذاتها التي قدّمت الكثير والكثير للاستعمار: من قواعد عسكرية على الأرض، إلى معاهدات إذلال وخضوع، فتسهيلات شاملة ومفتوحة لقوى العدوان والبغي، بالإضافة إلى كلّ التنازلات عن السيادة على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي والثقافي.

٤ - مشروع النهضة: رؤية قومية

إننا نحسب أن الأمة العربية تريد النهضة وتستطيعها. المهم أن يتغيّر حالها وتضع لنفسها علامات الطريق؛ وأول الطريق: أن لا نبقى على ما نحن عليه. فالعرب في الغالب الأعم سَقَطُوا أسرى لوصفات التخلف النافية لدور الدولة الإيجابي ولدور المواطن الإيجابي. والدولة هنا عنوان للإرادة المستقلة، وفي غياب الرغبة في الاستقلال توالى الكوارث. ولقد تعرّض المواطن لسلب حريته وحقوقه على كافة المستويات؛ ومن هنا جاء الإحساس بعدم الولاء والاهتمام بالمشاركة في إصلاح أحوال الأمة.

إن الأمة العربية من أغنى مناطق العالم بثرواتها الطبيعية ومزاياها الجغرافية وموارثها الثقافية، وفرصة التكامل قائمة بين أقطارها. ومع ذلك فإن الحال تتدهور إلى الأسوأ: فجوة الغذاء تتسع، والأمية الأبجدية متفشية، ومتوسط النمو في دخول الأفراد في انخفاض متصل، وتفاوت الثروات مرعب، وديون العرب وصلت إلى ما يقارب ٣٥٠ مليار دولار، وفوائض العرب التائهة في الغرب أكثر من ٧٥٠ مليار دولار، ومعدل النمو الاقتصادي في المتوسط أقل من ٢٪ سنوياً، و٧٪ من الشعب تحت خط الفقر المائي، وفجوة الأمن تتسع رغم إنفاق مهول على شراء السلاح، ونسبة التجارة البيئية أقل من ١٠٪، والإنفاق على البحث والتطوير لا يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار سنوياً من الناتج القومي الإجمالي!

والمشهد في عمومها يثير الأسى باختلالاته وتناقضاته، وكأن نهضة الدنيا قد تقطعت بها السبل والأنفاس عند حدود الوطن العربي. فالقرار الاقتصادي لا نصنعه، والقرار السياسي والأمني محجور للغير، والحصار الأميركي وكذلك الوجود الأميركي يختصان العرب في غالب الأمور، وطاقمة الأمة على التوحيد والنهوض تضيع في سراديب الاستبداد والتخلف. والنتيجة: تفرق العرب، وظلت الأرض محتلة، ودخل العراق دائرة الاحتلال، والحقوق مهدورة، والإرادة ضائعة، والرعب النووي حكر لإسرائيل وحدها في المنطقة، ودعاويها وخطتها الشرق أوسطية تستلب الوجود العربي من ذاته بعدما أصبحت ظواهر الانعزال القطري تنمو على حساب الوحدة وفي اتجاه مزيد من التفتت والتقسيم، الأمر الذي يهدد الوحدة الوطنية في عدد من الأقطار العربية.

من هنا فإن مشروع نهضتنا المقبلة لا يبدأ من فراغ، ولا يدور في الفراغ: فهو ثمرة التسليم بوجودنا القومي. وهو بنيتنا الحضارية العربية الإسلامية المفتحة على الحضارة الإنسانية والمتشوقة إلى اللحاق بالعصر. وهو خلاصة تجارب النهضة السابقة بمكاسبها وعثراتها: فلا يعصب عينيه أمام متغيرات الدنيا الفوارة من حولنا، ولا يصد نفسه بالعقد عن تجارب الآخرين، ولا يقع بالإغراء والغواية في مصائد الآخرين. إنه مشروع يقوم، فيما نتصور، على سبع قواعد رئيسة حاکمة ومتداخلة ومتراصة:

فلا نهضة لنا - أولاً - بدون بناء المجتمع الديمقراطي الذي يحرر طاقات البشر من القيود المفروضة عليها، ويؤسس لتفاعل خلّاق من قوى المجتمع الحية والفاعلة، وذلك عبر دساتير تضع فصلاً كاملاً بين السلطات الثلاث من تنفيذية وتشريعية وقضائية، ويمهّد لحرية تشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات والمنتديات، ويفتح أبواب حرية التعبير على مصراعيه من صحافة وإذاعة وتلفزيون. كما يعمل على تقنين واضح لسبيل تداول السلطة والانتخابات النزيهة، وعلى بناء المجتمع الديمقراطي ليس فقط بناءً قومياً ونخبوياً بين السلطات الحاكمة والنخب السياسية؛ بل لا بد أن يكون بناءً مجتمعياً يشمل التعليم والمجتمع الأهلي والثقافة والإعلام وكلّ مناحي الحياة.

ومن هنا فإن بداية النضال لتحقيق ذلك التيار الديمقراطي الشامل تستوجب أولاً توفير شرط الحوار بين مدارس الفكر السياسي المختلفة (القومية والليبرالية واليسارية والإسلامية). وقد أن الأوان لصياغة مشروع للنهضة أخذاً في حسابه الإسهام الفكري والسياسي لكل من يستطيع. وهذه مهمة ملحة في ظل واقع الهزيمة الذي تعيشه الأمة. والمهم أن يدرك الجميع أن لا احتكار للحقيقة عند طرف دون الآخر، وأن النقد الذاتي واجب ضروري لكل طرف من حيث هو ضرورة أخلاقية أو نزعة ديمقراطية: بل هو ضرورة للانفتاح على المستقبل والوفاء بشروطه. وهذا لا يعني على الإطلاق إلغاء الحدود بين مدارس الفكر المختلفة، ولا يعني التفاوض عن خلافات طبيعية وموضوعية، بل يعني أكثر ما يعني فتح الرؤية على مساحات الاتفاق في بناء المستقبل. ومساحات الاتفاق وقضاياها تبدو واضحة للجميع وهي: تخليص الوطن من الصهيونية، ومقاومة العدوان الأميركي، ودعم انتفاضة فلسطين، ومحاربة الفقر والفساد، وتصفية الطغيان والاستبداد المحلي وفاءً لضرورة التغيير الديمقراطي السلمي في المجتمع العربي. عندها تستطيع هذه القوى تأسيس حركة شعبية فاعلة تقوم على تنظيم الجماهير في حركة تسعى إلى تحقيق المطالب المشتركة للأمة. ولن يتم ذلك إلا عبر النضال المشترك من أجل بناء مجتمع ديمقراطي يساهم ويؤسس في كل لحظات البناء تلك في استراتيجية لمقاومة العدو الاستعماري الأميركي والإنجليزي والصهيوني. فلا ديمقراطية منفصلة عن المقاومة، وإلا وقعنا في الفخ الاستعماري الداعي إلى ديمقراطية لصالح تفتت المفتت وتقسيم المقسم من الأمة لأجل تطويل أمد الاستعمار.

ولا نهضة لنا - ثانياً - بدون أطراد السعي إلى الاستقلال الشامل، وامتلاك أسلحة الردع لتحقيق توازن القوى في الشرق الأوسط. والاستقلال غير الانعزال؛ فالعزلة لم تعد ممكنة، ولا هي هدف مرغوب. لقد كان الاستقلال مطلوباً للتححرر من سيطرة فُرضت قروناً بقوة السلاح، وكان مطلوباً للتححرر من سيطرة المحتلّين على الموارد والثروات والقرارات، وكان مطلوباً للتححرر من عدوان الأعداء على الهوية الذاتية قومياً وحضارياً. كان الاستقلال مطلوباً بجوانبه السياسية والاقتصادية والحضارية، وهو اليوم أكثر إلحاحاً بتطور الظروف. فعدم التكافؤ في قوة السلاح يديم سيطرة عسكرية حاضرة بغلظة في بلادنا. وعدم التكافؤ في قوة الإعلام يسحق الذات الثقافية على نحو غير مسبوق في ضراوته وجبروته. وعدم التكافؤ في قوة الإنتاج والتطوير - مع تداعي معاني الشرعية الدولية - يجعل ثرواتنا وأحلامنا في التقدّم عجيبة طيّعة في يد الكبار المسيطرين. والاستقلال الشامل رداً على هذا كله: فهو يعني - أولاً - تحرير الأوطان من غصب الغير، ويعني - ثانياً - تحرير الاقتصاد من سطوة الغير، ويعني - ثالثاً - تحرير الثقافة من الاستلاب والذوبان والانغلاق في الوقت نفسه. والاستقلال يعني التعامل الندي مع عالم اليوم عبر الاكتساب الواعي لعناصر القوة ومزاياها.

إننا أقوى بالأسباب ضعفاءً بالنتائج، نملك كل مصادر القوة وتضع منا في أن، ننفق أكثر من غيرنا على شراء السلاح ونطلب حماية الغير. وتلك نتيجة منطقية للأسف؛ فالذي يشتري السلاح ليس كالذي ينتجه. ويمتلك العرب فرصة تصنيع السلاح لو تكاملت مواردهم المالية وخبرائهم البشرية الوافرة. والفرق: قرار باستقلال السلاح. ويمتلك العرب فرصة الاحتشاد على هدف يجمعهم ويعزز استقلالهم؛ فوجود الكيان الصهيوني خطر يهدد الجميع، والسعي إلى تحرير فلسطين هدف لا يتم بدون جهد جماعي عربي متصل لعقود طويلة مقبلة. إن تحرير فلسطين يحزر الأمة من قيودها ويطلق طاقاتها الحبيسة إلى أبعد الأماد، وذلك في ضوء التأكيد على حقيقة أن الصراع العربي - الصهيوني هو صراع وجودي لا حدود، ولن تحسمه إلا القوة بمعناها الشامل حضارياً واقتصادياً وعسكرياً، وأن تحقيق الانتصار فيه ليس رهناً بجيل أو مرحلة أو معركة، ولا يحق لأي جيل أن يتنازل عن الحقوق التاريخية الثابتة للأجيال العربية السابقة والحالية واللاحقة في فلسطين. ولذلك فإن كافة الاتفاقات والمعاهدات التي وقعتها الأطراف العربية مع «إسرائيل» غير ملزمة إلا لمن قام بتوقيعها. ومن حق الجيل العربي الحالي والأجيال اللاحقة له أن ترفضها ولا تعترف بها.

ولا نهضة لنا - ثالثاً - بدون الوحدة العربية. فلم تعد الأمة العربية في حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها. ولكن وحدة الأمة ليست مجرد استعادة لأوضاع كانت عليها، ولا هي مجرد رفض مشروع لتجزئة فرضت علينا فرضاً مع عهود الغزو الاستعماري. إنها حركة تغيير ونهوض سياسي واجتماعي وحضاري شامل، وهي ثورة تبلغ هدفها بخلق قوة شعبية موحدة في الوطن العربي. والوحدة القومية ليست «موضة» فات أوأؤها، بل إن بواعثها راسخة بحقائق الجغرافيا والتاريخ. ثم إننا نعيش في عصر يقظة متصلة للقوميات، قبل الإيديولوجيات وفوق ركامها. والدليل هو ما حدث من تفكك الاتحاد السوفياتي، آخر إمبراطوريات الإيديولوجيا؛ وما حدث في ألمانيا التي توحدت؛ وما يحدث في الصين التي تسترد وحدتها القومية كاملة؛ وما يحدث في الدنيا كلها من صحوة للقوميات والثقافات القومية. إن الوحدة العربية هدف يستوجب إقامة دولة عربية على كامل تراب الوطن العربي كما هو محدد جغرافياً وتاريخياً. ومع إدراكنا لوجود تفاوتات مجتمعية في ما بين البلدان العربية وفي كل منها، ومع وعينا بضرورة تكامل هذه التفاوتات في إقامة الدولة المنشودة، فإننا نرى هذه الدولة مجسدة للتعدد والتنوع العربيين، دولة تكون السيادة فيها للشعب العربي، وتكون السلطة فيها لمن يختاره الشعب العربي، وتكون علاقات الناس فيها متفقة مع اشتراكهم في ملكية الأرض التي هي وطنهم، وتكون علاقتها بالدول الأخرى محكومة دائماً بما يحقق مصلحة الشعب العربي.

ونحن نطلب هدف وحدتنا القومية ونسعى إليه بأساليب تتكافأ شرفاً مع الغايات. ومن ثوابتنا على الطريق: التأكيد على دور مصر وقدرها كدولة نواة الوحدة المقبلة (٧٠ مليون عربي في مصر من

إجمالي ٢٨٠ مليوناً عند خط بداية القرن ٢١). أيضاً: التأكيد على تدرج الأشكال والصياغات الدستورية للوحدة، والتأكيد على بعث الحركة القومية والاتحاد الطوعي للمنظمات الشعبية الساعية للوحدة، وخلق مجتمع الوحدة العربية من أسفل وبنائه قاعدياً بدمج أنشطة وقطاعات اقتصادية واجتماعية نوعية وأهلية وإطارات للتعبير القومي الموحد. ونحن لا نتغافل عن حقيقة وجود الدولة أو الدول القطرية، لكن الدولة القطرية - صغيرة أو كبيرة - أصبحت عبئاً على نفسها، ولم تعد قادرة على مواصلة الشوط ولا تجديد مصادر شرعيتها المصنوعة في عالم يتجه إلى صناعة التكتلات والتجمعات الاقتصادية ولا يعترف إلا بالكيانات الكبرى. والوحدة العربية تجمع طبيعياً كبير لا مستقبل لنا بدونها، وكل خطوة في اتجاهه تزيد من مقدرتنا على تقليص ظواهر عدم التكافؤ في علاقاتنا بالكبار.

ولا نهضة لنا - رابعاً - بدون الكفاية والعدل. لا نهضة بدون توسيع قاعدة الثروة ثم إعطاء نصيب عادل من الثروة لكل بحسب عمله وجهده. إن الكفاية في الإنتاج هي شرط النمو الاقتصادي، والعدالة في التوزيع هي تحول النمو إلى تنمية تستنهض طاقات المجتمع بأكمله. والتنمية التي تحقق الكفاية والعدالة تستحق وصف التنمية المستقلة؛ فاستقلال التنمية ليس في مجرد إعلان التمرد على قواعد عدم التكافؤ في نظام دولي يصوغه الكبار ضمناً لمصالحهم وتعظيمًا لاحتكاراتهم وأرباحهم المنهوبة، بل يعني التحرر من السيطرة الاقتصادية والاجتماعية. استقلال التنمية يعني السيطرة الوطنية على القرارات، وحرية اختيار الأهداف، وحرية استخدام الوسائل. وقد زادت ظواهر عدم التكافؤ في النظام الدولي مع قيود اتفاقات الغات ووجود منظمة التجارة العالمية المضافة إلى شروط ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين؛ والهدف: تحطيم ما تبقى من حصانة الأسواق القومية، وتحويل الدولة إلى حارس مطيع لاحتكارات الكبار. وهو ما يعني - بالمقابل - أن دور الدولة القيادي في تحقيق التنمية المستقلة أصبح مطلوباً أكثر. وتتأكد قدرة الدولة على التدخل الفعال بقدر كفاءتها وتمثيلها الحر لأغلبية الشعب. فدور الدولة مطلوب في قيادة الاقتصاد بكافة قطاعاته العامة والخاصة والتعاونية؛ ووسائلها: التخطيط العلمي، والمزج بين آليات التخطيط وآليات السوق، وتوجيه الاستثمارات والحوافز والروافع الاقتصادية لبناء قاعدة علمية تكنولوجية متقدمة تقود إلى وضع تنافسي أعلى للدولة. ولا قيد على تطور أشكال الملكية جميعها مادامت تحقق وظائفها الإنتاجية والاجتماعية بكفاءة. فالملكية في عقيدتنا الحضارية وظيفية اجتماعية، الملاك مستخلفون لا أصلاء، وليس لهم حق التصرف المطلق. والملكية الخاصة مشروعة دون احتكار ولا تقديس. والاستثمارات الأجنبية مرغوبة في حدود الأهداف والخطط الوطنية. ولا يمكن للتنمية أن تدوم وتطرد بدون تنمية البشر، والتشغيل الكامل للطاقات، وخلق الكوادر القادرة، وإعلاء مبدأ تكافؤ الفرص في حقوق العمل والعلم والصحة والسكن والضمان الاجتماعي، وتوسيع قاعدة الإنتاج، واستنفار الطاقات الأهلية،

وعدالة توزيع الثروة، وتذويب الفوارق بين الطبقات، والقضاء على ظاهرة البطالة، وتعظيم عوائد العمل في مقابل وظائف الملكية. وطبيعي أن أطراد التنمية يتطلب نوعاً من الاعتماد الجماعي العربي على الذات لإشباع الاحتياجات الأساسية.

ولا نهضة لنا - خامساً - بدون العلم والتكنولوجيا. فقد اتسعت هوة التخلف التكنولوجي في بلادنا. والتطوير في التكنولوجيا والبحث العلمي لم يعد مجرد عنصر مساعد في دفع التنمية؛ فقد انقلبت الأحوال تماماً في الخمسين سنة الأخيرة مع ثورات الإلكترونيات والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية وعلوم المواد والفضاء والطاقة النووية والليزر؛ والزيادة في القيمة المضافة لاقتصاد أميركا مثلاً تعود في ٨٧،٥ منها إلى تطور التكنولوجيا في مقابل ١٢،٥٪ فقط لنصيب الاستخدام الرأسمالي والعمالة - وهو انقلاب على نمط اقتصادي وتصنيع قديم يعتمد على ثلاثة رأس المال والعمالة والمواد الخام. وأزمنتنا الأمنية والاقتصادية الراهنة تعود في غالبها إلى تخلفنا العلمي والتكنولوجي؛ فالنمط الغالب على علاقتنا بالتكنولوجيا هو الاستعارة أو تسليم المفتاح. ولا يُمكن الفخر على فجوة التخلف التكنولوجي بدون تخطيط مركزي للدولة، ووضع استراتيجية البحث العلمي وتمويلها وربطها بمؤسسات الإنتاج العامة والخاصة. أيضاً لا يُمكن تحقيق نهضة بدون اختيارات تكنولوجية ملائمة في مجالات تخدم طفرة الإنتاج الزراعي والصناعي والموارد المائية وتوطين تقنية المعلومات وصنع شرائح السيليكون وكسر احتكار تكنولوجيا الذرة والفضاء. والخطوة الأولى هي تعبئة الموارد المالية والعلمية، وكلها متوافرة وممكنة التكامل في إطار عربي شامل، وحفز الإنفاق على التعليم والتطوير والبحث العلمي، وتطوير نموذج تنمية يزاوج بين التشغيل الكامل والطفرة التكنولوجية معاً.

ولا نهضة لنا - سادساً - بدون تجديد الذات الحضارية. فالحضارة هي أسلوب حياة، ومعنى شامل يتضمن تقاليد النظر إلى الكون والوجود والحياة والإنسان والأفكار والقيم وعلاقات الإنتاج وطرائق التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولكل حضارة أو ثقافة خصوصية لا تُفهم بمعزل عن تكوينها التاريخي. وحضارتنا العربية الإسلامية هي ملك أبناء أمتنا جميعاً ومن صنّعهم، مسلمين ومسيحيين، وعرباً وأقليات من جذور غير عربية. وقد تعرضت حضارتنا لصنوف من المحو والتشويه مع عهود السيطرة الاستعمارية، وما حدث لحضارتنا وقتها يسير لوقورن بالتحديات الماثلة الآن: فالشركات المتعدية الجنسيات تقوم بتحويل رأسمالية الغرب، والتطور الهائل في وسائل الاتصال - مع نفوذ القطبية الأميركية - يهدد بتحويل ثقافة الغرب. والهدف: تنميط الكل بدعوى الحضارة العالمية الواحدة.

إننا لا ندعو إلى انغلاق أو قطيعة حضارية، بل إلى تفاعل وحوار متكافئ من مواقع الاستقلال. والاستقلال يبدأ بالمواجهة الفاعلة ضد تعميم وتسييد نموذج الحضارة الغربية كنموذج للحضارة الإنسانية الشاملة. فقد كانت هناك دائماً حضارات تُسود، وحضارات تنتحي إلى حين، لكن دورات الصراع والتفاعل

الحضاريين كانت تُسمح دائماً للحضارات الأصلية بالازدهار مجدداً. وحضارة الغرب تسود الآن، بينما حضارتنا في وضع المنحني لا الميت. وليس المطلوب أن نُغلق الأبواب والنوافذ في وجه حضارة الغرب، بل أن ننتقي من إنجازاتها الضخمة ونَهْضَمَهَا ونتمثلها في إطارنا القيمي الثقافي الحاكم. فتجديد الذات هو الأساس، ووصل ما انقطع مع موارثنا الحضارية مطلوب، وهو لا يتعارض مع الانفتاح على حضارة الغرب وعلومه الطبيعية والأساسية وإنجازاته التكنولوجية بالذات.

ولا نهضة لنا - سابعاً - بدون باندونج جديدة. لقد كانت باندونج في الخمسينيات عنواناً لحركة عدم الانحياز، ولم يكن عدم الانحياز موقفاً سلبياً في عالم الاستقطاب الثنائي وقتها، ولا تردداً متذبذباً بين اختيرين كلاهما من بنات أفكار التاريخ الغربي القاهر. بل كانت حركة عدم الانحياز صوتاً داوياً، وتكتيلاً مؤثراً، وتجسيداً لحق شعوب الشرق والجنوب في حرية الاختيار والقرارات. وتعرضت الحركة لموجات من المد والجور، ولمحاولات الاستقطاب من هنا أو من هناك. ثم توالى وقائع الدراما العاصفة عند القمة، وزال الاستقطاب الثنائي بتفكك الاتحاد السوفياتي، وحلت القطبية الأميركية وحدها حتى إشعار آخر. وتدهورت أدوار حركة عدم الانحياز بأثر من تغير البيئة الدولية، وبأثر من زوال قاداتها التاريخيين وتراجع حركة الثورة في العالم الثالث، عبر تدفق موجات العولمة الاقتصادية التي تمثلت في وحدة الأسواق المالية والائتمانية في العالم والدور البارز الذي أصبحت تلعبه الشركات المتعدية الجنسيات بالإضافة إلى تصاعد قوة المؤسسات الدولية الكبرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. كما ظهرت تجليات العولمة السياسية، بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، في حق تدخل الولايات المتحدة الأميركية والحلف الأطلسي في الصومال ويوغوسلافيا وفي فرض الحصار على ليبيا والعراق والسودان. ولعل ذلك كان من أخطر تجليات العولمة على المنحني الثقافي فيما يُفرض من محاولات صياغة ثقافة كونية تتضمن قيماً ومعايير لكي تحكم حركة الشعوب. والمطلوب الآن: الحفاظ على جوهر عدم الانحياز، مع إبداع صيغ جديدة ملائمة لما جرى من تغيرات ونتائج مترتبة على تحول العالم من القطبية الثنائية ونظامها إلى ثنائية الإطارات ومفاعيلها - أي مجموعة السبع الكبار بما تحتكره من ٧٤٪ من الناتج العالمي، وباقي العالم يتبقى له الباقي (٢٦٪). إن مجموعة السبع الكبار وإطارها الشمالي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية تمتلك القوة وكافة المؤسسات المعبرة عنها، والباقي في الإطار الجنوبي لا يمتلك إلا الوقوف في طابور أمام الأبواب يلتمس الأمن والأمان.

رغم ذلك، تبقى إمكانات الحركة على المسرح واسعة. فزوال الاحتكام إلى خيارين جعل الأمم تعود إلى ذاتها تطلب المدد والعون. والنتيجة: عالم جديد سوف يكتسب حريته، وتعدّد متزايد في اختيارات النهضة مع وجود عناصر مشتركة بطبيعة الأشياء. فكثافة السيطرة الغربية، مع عدم التكافؤ وسيادة الظلم، كلها

تستغفر إمكانات المقاومة. ولدى العرب - بالذات - إمكانات حركة دولية غير مسبوقه لأن لهم مخزون الانتماء إلى عالم إسلامي (يشكل خمس البشرية) وإلى شعوب نامية تتعاظم مفرداتها السياسية ومواردها البشرية والطبيعية. وهم يستطيعون ذلك إن أرادوا تحويل كل ما تقدم إلى صيغ فعالة حضارياً واقتصادياً في تحالف شامل للمستضعفين يضم حضارات هذه الشعوب. وهذه نقطة البدء نحو باندونج الجديدة.

ولعل ما حدث في يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٣، حيث تظاهر واحتشد أكثر من ثلاثين مليون مواطن في كل أرجاء المعمورة تضامناً مع قضايا العرب في فلسطين والعراق واحتجاجاً على العولمة الأميركية والاستعمار الجديد والطموحات الإمبراطورية للولايات المتحدة، كشفت لنا بجلال أننا لسنا وحدنا في ميدان المقاومة. كما كشفت لنا أن قضايا الإنسانية أصبحت متشابكة متفاعلة بشكل غير مسبوق؛ وهو ما يعني أهمية أن تكون الطلائع القومية أكثر انفتاحاً وتواصلًا وتفاعلاً مع جماعات أخرى قومية وغير قومية: إنها جماعات العولمة المضادة: إنها الجماعات الراقبة والطامحة في بناء عولمة إنسانية.

أول طريق النهضة: طلائع جديدة

إنها حركة تحرر عربية ديمقراطية تعمل أولاً على نسج رابطة القواسم المشتركة بين القوى والفاعليات والطلائع والنخب الفكرية والسياسية والاجتماعية والإبداعية، وذلك من أجل تشكيل كتلة وطنية جامعة تضع في حسابان حركتها تحرير الوطن والمواطن معاً حتى يسهما في بناء مشروع النهضة القومي.

كما أن على هذه الحركة أن تقدم الدليل على صدقية تعبيرها عن أمتها عبر النقد الذاتي والمسؤول عن الأخطاء والهزائم التي أصابت حركة القومية العربية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن.

وعلى هذه الحركة أيضاً أن تقدم الدليل على تحديث وتجديد خطابها القومي الوجودي عبر التركيز على المواطن العربي ودوره الفاعل في بناء الوحدة، ونقض مفاهيم سادت في الفكر القومي عن الكاريزما والدولة القائد ودول المحور وغيرها من المفاهيم التي أهدرت دور المواطنين والمجتمعات العربية في بناء الوحدة.

كما أن على هذه الحركة أن تقدم الدليل على بناء نموذج للطليعة الوجودية الجديدة والقائمة على تقديم نماذج ومشروعات وحدوية عبر دراسات الجدوى، والعمل على بنائها مع المواطنين لكي تعود الثقة إلى الوحدة مرة أخرى، والأهم من ذلك لكي نساهم معاً في بناء الوحدة، ولكي نقرب للجماهير الفائدة الحياتية التي تعود على مستقبلهم ومستقبل أولادهم من الوحدة ومشروعاتها.

كما أن على هذه الحركة أن لا تفصل البتة بين الديمقراطية والمقاومة؛ فلا حقوق ديمقراطية في وطن محتل وتابع، ولا وطن مستقل بدون حقوق ديمقراطية ومشاركة فعالة ومتساوية من المواطنين.

وأخيراً على هذه الحركة أن تصبر على الحوار بين صفوفها، وأن تعمل على تطوير المشترك، ولا تخشى الاختلاف، بل تعمل على

تحديده من أجل الحوار حوله، وأن تعمل دائماً وفي كل لحظة على أن تعدد من أدوات نضالها بمرونة تسمح لها بانتظام مسيرة النضال حتى يتحقق لنا النصر بإذن الله.



في ضوء ما تقدم، نرى ضرورة المبادرة إلى العمل وفق المهمات الآتية:

● المهمة الأولى والأساسية التي ستقع على عاتق الحركة العربية هي تأمين الاتصال اليومي الدائم بين كل فروع الحركة في الوطن العربي وخارجه. وهذا يستلزم وجود سكرتاريا فعالة تقوم بتنسيق النشاطات وتأمين تشكّل الحركة بصفة شبكة (وهذا بات سهلاً بوجود الأنترنت).

● وثمة ضرورة قصوى لإصدار نشرة أسبوعية تُعرض فيها تحليلات كل الفروع للاوضاع في بلدانهم.

أما المهام السياسية فيمكن أن تندرج كالاتي:

١ - العمل على تحويل الاحتجاج الشعبي إلى مقاومة، بالمعنى الشامل لكلمة «مقاومة».

٢ - إعادة خلق مؤسسات المجتمع المدني كخطوة أولى لا مناص منها لاستعادة الديمقراطية. المؤسسات، لا النظريات حول النواة أو بروسيا الشرق، يجب أن تكون هي القاعدة الصلبة للحركة. وهذه يجب أن تكون مؤسسات قومية تواجه القضايا الأساسية للناس. ويمكن للمؤسسات أن تندرج كالاتي:

أ - مؤسسة إعلامية قومية لإعادة إنتاج وعي عربي جديد.

ب - مؤسسة تُعنى بحقوق الإنسان، لإعادة الاعتبار إلى إنسانية الإنسان العربي وحرية وكرامته.

ت - حركة قومية واحدة المناهضة للعولمة وتنسيق النضالات مع كل من العالم الثالث والمعارضة الديمقراطية المناهضة للعولمة في العالم الأول. والهدف هو العمل على بلورة عولمة إنسانية.

ث - مؤسسة لتحقيق التفاعل والحوار الثقافي والحضاري مع الأقليات الموجودة في المنطقة العربية، تحت شعار تعاطي العروبة السحاء مع الآخر.

ج - العمل على تحرير مؤسسات المجتمعات المدنية العربية (النقابات والهيئات والجمعيات) من سطوة الدولة وإعادتها إلى أصحابها الحقيقيين، والعمل أيضاً على خلق نوع من الترابط بينها.

ح - تحويل لجان مقاومة التطبيع إلى مؤسسة قومية.

خ - تحويل لجان مقاطعة البضائع الأميركية إلى مؤسسة قومية.

د - العمل على الربط ربطاً وثيقاً بين شعار الديمقراطية وبين المقاومة، والحرص على بناء الوحدة العربية من أسفل إلى أعلى.

ذ - بلورة برامج الحركة العربية في مشروع سياسي محدد واضح المعالم.

بيروت